المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

30/04 et 01/05/2016

# اليزمي صار جوكيرا للسياسة المغربية

أصبح إدريس اليزمي جوكير السياسة المغربية، فهو موجود في أهم الملفات الموضوعة على الطاولة، من حقوق الإنسان (رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان)، إلى الهجرة (رئيس مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج)، إلى الدستور (عضو اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة الدستور)، إلى إصلاح العدالة (عضو لجنة الحوار حول إصلاح العدالة)، إلى الصحراء، إلى الإجهاض، إلى المجتمع المدني، إلى الإرث، إلى الانتخابات... والآن وضع رجله في اللجنة المكلفة بالإعداد للكوب 22، الحدث الأضخم الذي سيشهده المغرب هذه السنة. إدريس اليزمي الذي كان مناضلا حقوقيا مقيما بالخارج لسنوات، وكان يوجه انتقادات حادة إلى النظام السياسي بالمغرب في عهد الملكين الحسن الثاني ومحمد السادس، ارتقى سريعا في سلم صناعة القرار في المغرب، إلى أن صار اليوم واحدا من أكثر المؤثرين فيه دون أن يكون عضوا في حزب أو منتخبا، ودون أن يقدم الحساب لأحد، لكن خدماته لتيار في السلطة هي التي تعطيه هذا الوزن، حسب بعض المراقبين، فيما يرى آخرون أن إسهاماته الحقوقية، وحاجة الدولة إلى وجوه يسارية تسوق سياستها هو الذي يفسر هذه المكانة التي أصبح يحظى بها اليزمي.

# هذه هي ترتيبات المغرب لاحتضان «الكوب 22»

## ميزانية القمة تناهز 800 مليون درهم

الرباط عبد الحق بلشكر

على بعد سبعة أشهر من موعد قمة الأمم المتحدة حول المناخ (الكوب 22)، التي ستحتضنها مراكش في نونبر المقبل، أخذت الملامح التنظيمية لهذا الحدث الكبير، الذي تناهز ميزانيته 800 مليون درهم، تتضح. وقال عبد السلام بيكرات، الوالي بوزارة الداخلية المكلف باللوجيستيك والأمن في لجنة الإشراف على تنظيم القمة، في لقاء صحافي أول أمس، إن الأيام القليلة المقبلة ستعرف منح صفقة لشركة ستقوم بانجاز قرية لاحتضان القمة على مساحة 25 هكتارا، منها 12 هكتارا ستوضع فيها التجهيزات المطلوبة. من جهة أخرى، أكد بيكرات لـ«أخبار اليوم» أن فنادق مراكش كافية لإيواء جميع الضيوف، وأنه ستتخذ جميع الترتيبات لتأمين التنقلات بشكل سلس.

أما بخصوص الإجراءات الأمنية، فإنها ستوضع باتفاق مع الأمم المتحدة، حيث سيتم تعزيز الموارد البشرية والأمنية، و«توفير معدات المراقبة الأمنية اللازمة»، يقول بيكرات.

على المستوى الإعلامي، تتركز اهتمامات قطب الإعلام، الذي تشرف عليه سميرة سيطايل مديرة الأخبار في القناة الثانية، على خوض حملة تواصلية كبيرة للتحسيس بمخاطر التغيرات المناخية، خاصة مع ضعف الوعي بآثارها على الصحة وعلى مستقبل الإنسانية. سيطايل قالت لـ«أخبار اليوم» إنها تعمل على تشكيل فريق من الصحافيين وخبراء التواصل من أجل إطلاق حملة على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي لاستهداف 17 مليون مغربي يتواصلون عبر الأنترنت

التفاصيل ص 5

### بناء قرية على مساحة 25 هكتارا في مراكش لاحتضان 25 ألف مشارك

# هذه هي ترتيبات المغرب لاحتضان «الكوب 22»

الرباط
عبدالحق بلشكر

بدأت تتضح ملامح خارطة الطريق لتنظيم القمة العالمية للمناخ (الكوب 22) المقررة في مراكش في نونبر المقبل. لجنة الإشراف على التنظيم نظمت أمس لقاءات مع الصحافيين لشرح ما تم إعداده لاستقبال أكبر حدث عالمي سيستضيف فيه المغرب حوالي 25 ألف ضيف من مختلف دول العالم.

وتقدر ميزانية هذه القمة بنحو 800 مليون درهم، منها 300 مليون درهم من ميزانية الدولة، وما بين 40 و50 مليون دولار عبارة عن تمويل أجنبي، فضلا عن تمويلات أخرى.

عبد السلام بيكرات، الوالي بوزارة الداخلية المكلف باللوجيستيك والأمن في هذه اللجنة، قال لـ«أخبار اليوم»، إن الأيام القليلة المقبلة ستعرف منح صفقة لشركة ستقوم بإنجاز قرية لاحتضان القمة على مساحة 25 هكتارا، منها 12 هكتارا ستوضع فيها التجهيزات المطلوبة. من جهة أخرى أكد بيكرات، أن فنادق مراكش كافية لإيواء جميع الضيوف، وأنه ستتخذ جميع الترتيبات لتأمين التنقلات بشكل سلس.

أما بخصوص الإجراءات الأمنية، فإنها ستوضع باتفاق مع الأمم المتحدة، حيث سيتم تعزيز الموارد البشرية الأمنية و«توفير معدات المراقبة الأمنية اللازمة»، يقول بيكرات.

على المستوى الإعلامي، تتركز اهتمامات قطب الإعلام الذي تشرف عليه سميرة سيطايل، مديرة الأخبار في القناة الثانية، على خوض حملة تواصلية كبيرة للتحسيس بمخاطر التغيرات المناخية، خاصة مع ضعف الوعي بآثار التغيرات على الصحة، وعلى مستقبل الإنسانية. سيطايل قالت لـ«أخبار اليوم»، إنها تعمل على تشكيل فريق من الصحافيين وخبراء التواصل من أجل إطلاق حملة على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي لاستهداف 17 مليون مغربي يتواصلون عبر الإنترنيت، وسيتم إطلاق موقع إلكتروني، بأربع لغات في غضون الأسبوع المقبل. وفضلا عن هذا، تم التعاقد مع أربع وكالات اتصال لدعم خطة إعلامية تواصلية تواكب هذا الحدث العالمي، ستشمل فضاءات عدة، منها المدارس والتلفزيون والصحافة.

وحسب سيطايل، فإن الرسالة التي يجب أن تبقى في الأذهان بعد انتهاء محطة (الكوب22) هي أن التغيرات المناخية، «ليست موضوعا بيئيا فقط، يخص الخبراء، وإنما أصبحت قضية سياسية تهم المجتمع». فقارة إفريقيا مثلا لا تنتج سوى 2 في المائة من الغازات، إلا أنها تتأثر بالتغيرات المناخية، ويمس ذلك استقرارها وأمنها. وتقول سيطايل إن «قضايا الأمن الغذائي والمياه والفيضانات والجفاف كلها تؤثر على الاستقرار والأمن». ولا يستبعد خبراء المناخ أن تختفي قرى بكاملها خلال 25 سنة المقبلة، كما يتوقع حدوث هجرات واسعة بسبب الجفاف.

وتقول مسؤولة قطب الإعلام في (كوب 22)، إن 14 مليون شخص توفوا بسبب التغيرات المناخية وما أنتجته من تلوث حسب دراسة لمنظمة الصحة العالمية، كما أن اليونيسيف تقول إن 500 مليون طفل في العالم مهددون بخطر الفيضانات، و660 مليون طفل مهددون بالجفاف.

من جهة أخرى، سيعرف المؤتمر حضورا قويا للمجتمع المدني المغربي من خلال شبكة «التحالف من أجل العدالة المناخية». في هذا الإطار يقول إدريس اليزمي، المسؤول عن قطب المجتمع المدني في هيئة الإشراف على القمة، إن فضاء المجتمع المدني سيهتم بعدة قضايا من قبيل «علاقة التغيرات المناخية بالنساء وبالطبقات الاجتماعية الهشة، من خلال إبراز مبادرات تتعلق بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، مثل التعاونيات التي تستعمل المواد الطبيعية».

اليزمي، أوضح لـ«أخبار اليوم»، أن الجيل الجديد من حقوق الإنسان، أخذ يطرح إشكاليات جديدة، تتعلق بعلاقة البيئة بالسياسة، ومن هنا صعود أحزاب الخضر، وعلاقة حقوق الإنسان بالحق في بيئة سليمة.

لكن ما هي الأولويات التي ستركز عليها قمة مراكش؟ حسب اليزمي، فإن التكيف مع المناخ، إضافة إلى تقليص انبعاث الغازات ستكونان معا ضمن الأولويات. وبعد توقيع الدول على اتفاق باريس حول التغيرات المناخية، تتجه الأنظار إلى مصادقة الدول على الاتفاقية، علما أن 15 دولة سارعت إلى المصادقة بسرعة، وهي دول مهددة لأنها تقع في المحيط الهندي. كما سيطرح في قمة مراكش موضوع نقل التكنولوجيا والبحث العلمي من الشمال صوب الجنوب، ودعم البحوث البيئية الخاصة بكل منطقة حسب خصوصيتها.

# لغم انتهاك حقوق الإنسان!

في توصياته، قال بان كي مون إنه «بالنظر إلى استمرار ورود تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان، لا بد من إرساء فهم مستقل ومحايد لحالة حقوق الإنسان في كل من الصحراء الغربية والمخيمات، من خلال التعاون المنتظم مع المفوضية وغيرها من هيئات حقوق الإنسان، بهدف كفالة الحماية للجميع»، واعتبر أن «هذا من شأنه أن يمنهم في التنفيذ الكامل والفعال للقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير حقوق الإنسان الدولية من جانب الطرفين. ومن شأنه أيضا المساهمة في تهيئة بيئة تفضي إلى إحراز تقدم في عملية التفاوض».

ورغم أن الأمين العام أقر أن الحياة العامة على إلجانب الغربي من الجدار الرملي أي الأقاليم الجنوبية للمملكة، اصطبغت، بطابع سلمي وأن ذلك شمل تنظيم تجمعات كبيرة في إطار مناسبات اجتماعية نظمت في المناطق الحضرية ولم تشهد حوادث تذكر. وبدل أن يؤكد على احترام حق التظاهر والتجمعات، فإنه لم يجد غير ترديد أن «البعثة لاحظت وجودا موسعا لقوات الأمن المغربية»، وهو حق سيادي للمغرب للحفاظ على النظام العام فوق ترابه.

ولأن المغرب شرع في التطبيق الفعلي لمقترح الحكم الذاتي بالمنطقة بإجراء انتخابات جهوية، فإن التقرير أكد أنه في 4 شتنبر 2015، أجريت انتخابات بلدية وأجريت للمرة الأولى انتخابات جهوية في المنطقة كما كامل ربوع التراب الوطني، واعترف أنها جرت دون وقوع أي حادث، بل أشار إلى أن الجهات الجديدة ستكون لها صلاحيات واسعة، تشمل تعبئة الموارد المالية وإنشاء وكالات التنمية.

وفي المخيمات، يقول بان كي مون إن «الحياة العامة والأنشطة الاجتماعية تمضي سلميا وفي مناخ هادئ نسبيا» ودون الإشارة إلى الاحتجاجات المتواصلة داخلها، وحاول التركيز على الوضع الإنساني بسبب الظروف المعيشية القاسية، التي قال إنها «تأثرت بالفعل باستمرار تدني المعونة الإنسانية، تدهورا نتيجة تساقطات مطرية غزيرة طويلة الأمد»، وحاول تلميع صورة البوليزاريو التي قال إنها نظمت لقاءات عامة بمناسبة ذكراها السنوية الثانية والأربعين في 10 ماي 2015. وأنها عقدت مؤتمرها الشعبي العام الرابع عشر دون أن يشير إلى الانتقادات الموجهة ضد القيادة الاستبدادية للجبهة وحرمان المحتجزين من تقرير مصيرهم الذي تطالب به المغرب.

حسب التقرير، أوفدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعثة تقنية إلى العيون والداخلة في الفترة من 12 إلى 18 أبريل 2015. وفي العيون والداخلة، التقى وفد المفوضية بالعديد من المحاورين، بمن فيهم السلطات المحلية، وممثلو المجتمع المدني، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأقاربهم. والتقى الوفد أيضا بسجناء سابقين من جبهة البوليساريو. ورغم السماح للوفد بالالتقاء بمحاورين من اختياره، على النحو المتفق عليه مع حكومة المغرب، إلا أنه قال إن «اجتماعاته مع المجتمع المدني والضحايا جرت تحت الرقابة، وتم الإبلاغ عن بضعة حوادث وقعت فيها ردود فعل انتقامية».

وأضاف أنه وجهت حكومة المغرب دعوات إلى أربعة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، إضافة إلى تلك الدعوات التي لا تزال قائمة من سنوات سابقة. وقامت المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء والخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي ببعثتين إلى الداخلة في 10 أكتوبر 2015 وفي 19 و20 يناير 2016، على التوالي. وأنه تجري المناقشة لتحديد مواعيد لزيارة متابعة سيقوم بها المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

رغم تلك الزيارات، سعى التقرير للبحث عن نقط لتقويض ذلك التعاون، بالتأكيد نقلا عن ما سماها «مصادر مختلفة» بأن «السلطات المغربية واصلت بانتظام، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منع أو تفريق التجمعات التي تركز على حق تقرير المصير، وسياسات التوظيف التمييزية، وغير ذلك من القضايا الاجتماعية – الاقتصادية»، وأن «موظفي إنفاذ القانون المغاربة منعوا أيضا المشاركة في المظاهرات كما استخدموا في أحيان كثيرة القوة المفرطة أو غير الضرورية في قمع المظاهرات، بما في ذلك أثناء البعثة التي قامت بها المفوضية»، بل قال إنه «في عدة حالات، زعم تعرض المحتجين والناشطين للاعتقالات التعسفية، والمحاكمات غير العادلة، والسجن بناء على اتهامات ملفقة على ما يبدو، لا لشيء سوى أنهم مارسوا حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي»، حسب التقرير، وإن اعترف أن «السلطات المغربية أفادت أن الحق في التجمع يكفله القانون لجميع الكيانات المعترف بها ما لم ينتهك القانون أو يُعتبر التجمع مخلا بالنظام العام». وأن «عددا كبيرا من المظاهرات جرت، على هذا الأساس، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دون وقوع أي حوادث».

ويخلط بان كي مون بين المطالب الاجتماعية والمطالب السياسية، واعتبر أنه «في 12 يناير 2016، أفيد أن ما لا يقل عن 19 من الصحراويين، وهم أعضاء في التنسيق الميداني للصحراويين المجازين المعطلين، قاموا بإضراب عن الطعام استمر لمدة أسبوعين تقريبا للاحتجاج على التمييز الاقتصادي والاجتماعي وللمطالبة بتكافؤ فرص العمل». وهو ما فندته البعثة الدائمة للمغرب بنيويورك بالتأكيد أن «الإضراب عن الطعام كان وهميا وأن المضربين تناولوا الطعام». وخلصت في جوابها إلى أنه «في كل مرة كان المضربون عن الطعام يتظاهرون بالإغماء كانوا ينقلون إلى المستشفى لتلقي العلاج الطبي».

وعاد التقرير للإشارة إلى حالة 21 صحراويا ينتمون إلى مجموعة مخيم كديم إزيك الاحتجاجي والذين يقضون أحكاما بالسجن، بما في ذلك عقوبات بالسجن المؤبد، والهدف الإشارة لمحاكمتهم أمام القضاء العسكري وادعاء تعرضهم للتعذيب، إلى جانب منع زيارة المنطقة من طرف الوفود الأجنبية رغم أنه أشار إلى زيارة 943 34 أجنبيا من أكثر من 120 بلدا، بما في ذلك منظمات لحقوق الإنسان ودبلوماسيون وصحافيون زاروا المنطقة.

وفي الوقت الذي أشار التقرير إلى أن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ملاحظاتها الختامية بخصوص التقرير الدوري الرابع المقدّم من المغرب والمعتمد في 8 أكتوبر 2015، رحبت باتّخاذ عدة تدابير لتعزيز تمتع السكان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكنه سعى للتقليل من أهميتها بادعاء أن «المعلومات المتاحة تشير إلى أن أبناء الصحراء الغربية لا يزالون يواجهون التمييز في التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

وحول الآلية الوطنية لحماية حقوق الإنسان، قال التقرير إن مكتبي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة واصل إجراء طائفة من الأنشطة، منها رصد المظاهرات، وتنظيم أنشطة بناء القدرات، وزيارة أماكن الاحتجاز والمرافق الطبية. وأنه في عام 2015، تلقى المجلس ما يزيد على 300 شكوى، يتعلق معظمها بادعاءات بانتهاك قوات الأمن والسلطات المحلية لحقوق الإنسان وبظروف الاحتجاز. وأبلغ عن إحراز تقدم في ما يتعلق باستجابة السلطات لتلك الشكاوى في الوقت المناسب. لكن التقرير نقلا عن ما أسماه «مصادر عديدة» قال إن «الاستجابات ظلت غير كافية في غالبية الأحيان». وأنها «ظلّت بدون حل حالات الاختفاء القسري، التي إما استبعدتها هيئة الإنصاف والمصالحة على أسس تقنية أو أنها حدثت بعد انتهاء العملية التي قامت بها الهيئة». كل ذلك للتنقيص من المجهود الذي تقوم به اللجنة الجهوية في المنطقة.

وبالمقابل، قال التقرير أنه «عملا باتفاق أبرم مع الجزائر وجبهة البوليساريو، أوفدت المفوضية بعثة تقنية إلى المخيمات في الفترة من 29 يوليوز إلى 4 غشت 2015. لكن بان كي مون ورغم انتقادات معارضي البوليساريو، قال إنه «لم تكشف المعلومات المتاحة وجود نمط في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها جبهة البوليساريو» ودون ذكر حالات إبعاد والعبودية وغيرها ليعود للتركيز على ما يعزف عليه مناوؤو الوحدة الترابية وهو «الثروات الطبيعية»، والقول إن «الحالة الإنسانية العصيبة مقرونة بانعدام فرص الاستفادة من الثروات والموارد الطبيعية في الصحراء الغربية غرب الجدار الرملي، تمنع أبناء الصحراء الغربية في مخيمات اللاجئين من التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

ومر التقرير مرور الكرام على انتهاكات حقوق الإنسان بالمخيمات كمحاكمات المدنيين أمام «المحكمة العسكرية»، وادعاء أن مجموعات حقوق الإنسان القليلة الموجودة في مخيمات اللاجئين تعمل بحرية وبدون أي عوائق مبلغ عنها وإن اعتبر أن «الطلبات المتكررة للحصول على مركز معترف به التي قدّمتها مجموعة مدافعة عن حقوق الإنسان تدعو إلى مناهضة الرق المزعوم وإلى التمثيل المتساوي لأبناء الصحراء الغربية من ذوي البشرة الداكنة في المناصب العامة كانت لا تزال معلقة حتى 31 مارس 2016». وحاولت تلميع صورة البوليساريو بالقول إن «جبهة البوليساريو والجهات الفاعلة في المجتمع المدني قد بذلت جهودا متضافرة للقضاء على أوضاع يُزعم أنها شبيهة بالرق وتمكنت من تسوية ما لا يقل عن 15 حالة من هذا القبيل»، بل «حجمت من قيام أفراد وجماعات في المخيمات بالتعبير عن آرائها وتنظيم مظاهرات وصفتها بـ«الصغيرة»، وقال في السياق نفسه إن «وسائط الإعلام الإلكترونية الخاصة القليلة الموجودة في مخيمات اللاجئين ظلت تعمل، بل وتنتقد القيادة والإدارة في مخيمات اللاجئين»، بل وعكس التقارير الواردة من مخيمات المحتجزين، قال التقرير إن «هناك حرية الحركة في مخيمات اللاجئين الخمسة والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك رابوني، على الرغم من قيام جبهة البوليساريو بتنظيم الحركة في نقاط التفتيش الأمنية ووجود حظر التجول ليلا».

# أرقام صادمة عن واقع الصحة العقلية والنفسية في المغرب

19/10/1996

■ حسب إحصاءات رسمية، لوزارة الصحة، فإن نسبة مهمة من المغاربة يعانون اضطرابات نفسية متفاوتة، قد تتحول، في غياب المراقبة والمتابعة الطبية، إلى أمراض عقلية ونفسية حادة.

■ فـ 48.9 في المائة، أي نصف المغاربة تقريبا، مصابون بإحدى الأمراض النفسية، قلق، أو اكتئاب، أو خوف، أو الفصام.

■ وحسب تقرير المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان، فإن المغرب يتوفر على 172 طبيبا نفسيا و740 ممرضا في الطب النفسي. 2234 سريرا هو عدد الأسرة المخصصة لاستقبال المرضى النفسيين والعقليين. موزعة على 27 مؤسسة ومستشفى خاص بالمرضى النفسيين، أي ما يعادل 0،78 سرير من أجل كل 10 آلاف مواطن، أو بعبارة أخرى سبعة أسرة لكل 100 ألف مواطن.

■ حسب وزير الصحة نفسه الأسرة موزعة بشكل غير متوازن على أربعة مراكز جامعية (636 سريرا) و6 مستشفيات مختصة أي ما مجموعه 825 سريرا، و20 مصلحة مدمجة بالمستشفيات العمومية (773 سريرا) و80 مركزا صحيا يوفر استشارات في مجال الصحة النفسية.

■ 25 فقط هو عدد الوحدات الصحية في المغرب و80 وحدة للعلاجات اليومية، و5 مراكز للصحة النفسية للأطفال والمراهقين والشباب.

■ عدد خريجي كلية الطب هو 6160 طبيبا ليس بينهم سوى 124 طبيبا نفسانيا، 2 في المائة من عدد الأطباء المتخرجين قبل سنوات كان المغرب يكون عشرة أطباء نفسانيين كل سنة، اليوم لا يتعدى الرقم طبيبين أو ثلاثة في السنة. أما عدد الممرضين النفسانيين فلم يعد يتجاوز 25 ممرضا.

■ الميزانية المصاحبة لبرنامج الأمراض العقلية والنفسية لا تتعدى 35 مليون درهم بالنسبة لتطوير ورفع مستوى مرافق الأمراض العقلية و50 مليون درهم للأدوية.

■ هناك مصلحتان سريريتان متخصصتان في علاج الإدمان (32 سريرا بمركزين بالدار البيضاء وسلا)، بالإضافة إلى ثلاثة مراكز لعلاج الإدمان بكل من وجدة والرباط وطنجة تعتمد على أربع فرق للتدخل عن قرب للوقاية من أضرار الإدمان.

# المغرب يقدم رسميا خارطة الطريق نحو كوب 22

الرباط - خاص - سعيد نافع

افتتحت حكيمة الحيطي وزيرة البيئة اللقاء الصحفي الذي احتضنه مقر وزارة الخارجية لتقديم خارطة الطريق المغربية لمؤتمر كوب 22 في مراكش، بحضور شخصيات وطنية ودولية وازنة يتقدمها رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران ومباركة بوعيدة كاتبة الدولة في الخارجية، بالتذكير بأن الهدف الأسمى لهذا المؤتمر يكمن في أجرأة اتفاق باريس ومساعدة الأطراف المشاركة على التوصل لتفعيل الاتفاقيات الموقعة في باريس، لتخفيف آثار التغيرات المناخية التي صارت تلامس حياة الإنسان في مناطق مختلفة من العالم، من خلال الفقر والهشاشة والهجرة وكل معاني اللاستقرار.

و تناولت الحيطي في معرض مداخلتها العناوين العريضة لخارطة الطريق نحو كوب 22، كوضع أسس نظام نمو جديد مبني على الاستدامة، و دعم الرئاسة الفرنسية في أجرأة اتفاق باريس، وحث الدول الملوثة على الالتزام بتقليص بعث الغازات الدفيئة، و التسريع بتفعيل آليات صندوق تمويل آفات التغيرات المناخية، و صياغة طريقة عمل قبل 2020 للدول الفقيرة والنامية والجزرية للتأقلم مع تغيرات المناخ، وتشجيع مبادرات الطاقة المتجددة بإفريقيا و تسهيل الانتقال التكنولوجي فيها.

عبد العظيم الحافي الأمين العام لمؤتمر كوب 22 أكد أن مؤتمر مراكش سيكون مؤتمر تفعيل وأجرأة، حيث من المنتظر أن تأخذ دول الجنوب دورها الكامل في المبادرة، بالرغم من عدم مساهماتها في بعث الغازات الدفيئة. وأشار الحافي إلى أن دور الأمانة العامة للمؤتمر يكمن في تسهيل عمل الأطراف المشاركة للتوصل للاتفاقات المتعددة خصوصا الصندوق الأخضر الذي سيتم تصريف عائداته على الدول المتضررة، والتي يشكل فيها التأقلم أهم نسبة من التعويضات.

إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنساني تطرق إلى دور المجتمع المدني في الضغط على الحكومات من أجل الانخراط ثم التوقيع على اتفاق باريس. مشيرا إلى أن مراكش على موعد مع حضور مكثف للمجتمع المدني المحلي والعالمي، على خلاف قمة باريس التي لم تمنح هذه الفرصة لممثلي المجتمع المدني بالنظر للأحداث الإرهابية التي عرفتها باريس بالتزامن مع تنظيم الكوب 21.

سعيد ملين ممثل القطاع الخاص في كوب 22 شرح في مداخلته كيفية تأقلم القطاع الخاص مع إشكاليات التغيرات المناخية عن طريق وضع استراتيجيات لحث المقاولة على تخفيض مساهماتها في بعث غازات الاحتباس الحراري والقطاع الخاص سيتوفر على مكان خاص في المؤتمر لتقديم الأفكار والابتكارات الخاصة بمواكبة انتقال المقاولات وطنيا و دوليا نحو إنتاجية أقل كلفة طاقيا ومربحة اقتصادية.

في الدورة الأولى من لقاءات «الخميس الدستوري»

# ساجد: موضوع الحريات الفردية معقد لكنه قابل للنقاش في إطار الدستور ومبادئ حقوق الإنسان

## الصبار: عوامل سوسيو ثقافية تعرقل الاعتراف بالحريات الفردية

## أرحموش: الحريات الفردية في حاجة إلى معركة تشريعية

•• صفاء لغزوزي -
•• عدسة عبد الله أسعد - أيس بريس

أعطى محمد ساجد، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، انطلاقة أولى لقاءات "الخميس الدستوري"، الذي تمحورت دورته الأولى، أول أمس الخميس، حول "الحريات الفردية والمسؤوليات الجماعية: التقدم في رهان احداث المجتمع".

ووصف ساجد اللقاء بـ "منصة حوار مفتوح ونزيه ستمكن التوصيات التي سيخرج بها من بناء مواقف الحزب بخصوص مجموعة من المواضيع التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطن اليومية، وتعتبر وسيلة لوضع المواطن في قلب العمل العام والسياسي".

وأكد الأمين العام أن موضوع الحريات الفردية "رغم كونه مسألة معقدة، إلا أننا في حزب الاتحاد الدستوري نعتبره موضوعا قابلا للنقاش داخل الإطار المغربي، ووفق الدستور والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان في دولة القانون".

وحضر اللقاء محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، كضيف شرف "الخميس الدستوري"، ونرجس الرغاي صحافية وكاتبة، واحمد ارحموش رئيس المرصد المغربي للحريات العامة، وإدريس جيدان كاتب وفيلسوف، ومحمد الخوير شريك مدير شاساني وترلوت وشركائه وممثلين عن أحزاب أخرى، منها حزب الأصالة والمعاصرة والتجمع الوطني للأحرار والاتحاد الاشتراكي.

وأكد محمد ساجد أن الحريات الفردية المنصوص عليها في الدستور، شكلت محور نقاش واسع بالنسبة للعديد من الفعاليات داخل المجتمع، إذ شكل في كثير من الأحيان إشكاليات قانونية.

وعن آليات اشتغال حزب الاتحاد الدستوري، شدد ساجد على ضرورة مراجعة الأسلوب السياسي داخل الحزب من خلال التواجد، ليس فقط في الاستحقاقات الانتخابية، بل في خضم القضايا الكبرى التي تواجهها شريحة كبيرة من المجتمع المغربي، مثل الحقوق والحريات الشخصية والعامة، "حيث واجهنا العديد من المشاكل خلال الأشهر الماضية"، مشيرا إلى الطموح في أن تكون لقاءات شهرية تتناول مواضيع مختلفة تهم كل شرائح المجتمع بمشاركة كل القوى الاقتراحية الموجودة ببلادنا.

وأكد محمد ساجد على أهمية طرح موضوع "الحريات الفردية والمسؤوليات الجماعية: التقدم في رهان أحداث المجتمع"، لأننا، يقول الأمين العام للحزب طرحت علينا في الأشهر الأخيرة عدة قضايا تناولها الرأي العام بقوة وبفضل الديناميكية التواصلية ومواقع التواصل الاجتماعي مما حتم علينا تناولها بسرعة والتجاوب مع المشاكل المطروحة"، وأوضح أنه كان منشغلا في المهام التنموية في مسؤولية تدبير الشأن المحلي وتدبير شؤون المنطقة التي كان يمثلها في البرلمان، إلا أنه بدا يرى المسائل السياسية من زاوية أخرى بعد تقلده منصب المسؤولية داخل الاتحاد الدستوري من جانب الهيئة الحزبية، وفي جانب التنظيمات والهيكلة والخطاب السياسي.

وأكد محمد الصبار، الأمين العام الوطني لحقوق الإنسان، خلال الدورة الأولى لفعاليات "الخميس الدستوري"، أن مناقشة موضوع الحريات الفردية أساسي ويطرح إشكالا كبيرا في نفس الآن، ويحتل موقعا من النقاش العمومي التعددي في بلادنا.

وأضاف الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن هناك عوامل سوسيو- ثقافية في بلادنا تعوق الاعتراف بالحقوق والحريات، مشيرا إلى ضرورة تخصيص المعركة الكبرى من أجل تغيير هذه العوامل السوسيو- ثقافية التي تعوق بهذا القدر أو ذاك الاعتراف بحقوق الإنسان، خاصة الحقوق الفردية.

ونوه الصبار بالقضاء المغربي لأنه سبق أن أصدر حكما بمحكمة الاستئناف بفاس في السنة الماضية برأ فيه متهما من تهمة زعزعة عقيدة مسلم لأنه اعتنق الديانة المسيحية، في وقت ينص الدستور المغربي على حرية المعتقد، فيما يعاقب القانون الجنائي كل من زعزع عقيدة مسلم عن طريق الإكراه أو بالإغراء، واختتم الصبار بالقول "اعتبر على ان المسلم الذي تتم زعزعة عقيدته هو مسلم ضعيف والله يحب المؤمن القوي ولا يحب المؤمن الضعيف".

وتناول احمد ارحموش، رئيس المرصد المغربي للحريات العامة، موضوع الحريات الفردية والمسؤوليات الجماعية في المغرب من زاوية طرح مشاريع قوانين تنظيمية وقوانين عادية، للمناقشة في البرلمان، موضحا ان "اللحظة ترمز لعمل مطلوب منا جميعا، ليس كفعاليات المجتمع المدني لوحده، ولكن كفاعلين سياسيين وتخص ممثلي الأمة، وهو ضرورة الدخول إلى المعركة التشريعية الضرورية في هذه اللحظات"، وأكد ان الإشكالات التي تطرح في هذه الحالات تنقسم إلى ثلاث قضايا أساسية: (الحق في المعتقد-الحق في التعدد- ثم الحريات الجنسية). وأردف ارحموش ان ملف "المثليين" بالمغرب خطير، و"نحن نرتكب جرائم ضدهم بالسكوت عن هذا الملف وعن الحقوق التي لهذه الفئة وهي الحق في الدفاع، الحق في التقدم بشكاية خوفا من الاعتقال والحق في علاج حالة مرضي السيدا"، وأشار إلى انه بالدفاع عن المثليين، ليس بالضرورة أننا مثليون، بل ندافع من مرجعية حقوق الإنسان وهو ما يهم المواطن بالدرجة الأولى.

من جانبه، اعتبر محمد لقمان، عضو المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، أن الحريات الفردية هي المهيكلة لمفهوم المواطنة داخل المجتمع، موضحا أن الفرد بالضرورة هو مسؤول ويحترم القانون ولا يؤذي غيره، أما أن يكون مثليا أو ملحدا...، فهذه الأمور تخصه لوحده، وطالب بالتفريق بين الحريات الفردية والجرائم الفردية، وأن لا يكون الخطاب في هذه الأمور خطابا "أخلاقويا".

وصرح لقمان أنهم في حزب "البام" يعلنونها جهارا، لأن ما يهمنا هو الوطن، أما من سبنا لدعمنا المثلية نقول لهم: إن المثليين في أوروبا أصبحوا قوة سياسية معترف بها.

# Le Comité de pilotage de la COP22 dévoile sa feuille de route

Par M'barek Tafssi

**Le Comité de pilotage de la COP22 Marrakech (Conference of Parties) a dévoilé, jeudi en présence du chef du gouvernement Abdelilah Benkirane, et des membres du corps diplomatique accrédités à Rabat, les axes de sa feuille de route, pour que ce rendez-vous planétaire (Marrakech, 7-18 novembre 2016) soit celui de l'action et de la mise en application des décisions et résolutions de la COP21 Paris.**

19149-6-

Dans une lettre, dont lecture a été donnée lors de la conférence de présentation de cette feuille de route, le président de la COP22, Salaheddine Mezouar, également ministre des Affaires étrangères et de la coopération, s'est félicité de l'organisation au Maroc de la COP22, dont les organisateurs veulent faire celle du passage à l'application de ce qui a été convenu à Paris (COP21), surtout à la suite de la signature de cet accord international adopté à Paris pour ralentir le réchauffement climatique, par 175 chefs d'Etat ou représentants de pays, réunis le 22 avril au siège de l'ONU, à New York.

Pour sa part, Hakima El Haite, ministre déléguée chargée de l'environnement et membre du comité de pilotage, a présenté les axes de la feuille de route du Maroc pour la COP22 Marrakech, rappelant qu'après la COP 21 à Paris, les grands de ce monde vont se retrouver à Marrakech en Novembre 2016 pour participer a cette conférence des Nations Unies, qui aura pour mission de développer des outils opérationnels dans le cadre du plan Paris-Lima puis Paris-Marrakech.

Si Lima est la COP des négociations, Paris est celle des décisions, alors la COP22 Marrakech sera la conférence de l'action et de la mise en application

Pour la présidence marocaine, il s'agit en effet d'accompagner et soutenir la présidence française en mobilisant le plus grand nombre de parties à ratifier, accepter, approuver, adhérer, selon le cas à l'Accord de Paris, avant la tenue de la COP 22. Il est question par ailleurs d'impulser le dynamisme nécessaire pour maintenir la mobilisation engagée par la Présidence française pour que les pays développés annoncent, à l'occasion de la COP22, une réévaluation à la hausse de leurs ambitions indiquées dans leurs Contributions Déterminées au niveau National (CDNs), afin de réduire les écarts des émissions de carbone à l'horizon2020.

En outre, il s'agit de consolider la mobilisation des Acteurs Non Etatiques et des Gouvernements dans le cadre du «Programme d'Action Lima-Paris », consacré par les décisions de l'Accord de Paris.

Ce Programme constitue un moteur essentiel d'action et d'innovation. Il est, en outre, un levier d'action fondamental pour le pré-2020.

La Présidence montante marocaine agira dans le sens de le prolonger et de l'institutionnaliser dans le cadre d'un «Agenda global d'action pour le climat », afin de garantir sa pérennité à travers des annonces d'actions et d'initiatives concrètes.

Entre autres missions, il est question de convenir d'une feuille de route prévisible et concrète en vue de mobiliser les 100 Milliards $ d'ici 2020 et mobiliser des fonds pour le financement des projets, en donnant la priorité à l'adaptation et en procédant à une ventilation par pays, par type de projet et par source de financement. L'objectif est également d'adopter les axes prioritaires de l'agenda pré 2020 suivants :

- Impulsion d'une dynamique pour accélérer la ratification de l'amendement du protocole de Kyoto.
- Accompagnement des pays en développement pour la préparation de leurs plans nationaux d'adaptation. La Présidence montante marocaine se mobilisera afin qu'un large nombre de pays annoncent, lors de la COP 22, leurs Plans Nationaux d'Adaptation.
- Généralisation des systèmes d'alerte ;
- Assistance technique aux pays vulnérables pour la préparation de leurs dossiers de projets afin d'accéder plus facilement au financement ;
- Extension de l'initiative énergie renouvelable pour l'Afrique ;
- Facilitation des transferts de technologie.

Par la suite, les membres du comité de pilotage de la COP 22 dont Abdeladim Lhafi, Commissaire de la COP22, Hakima El Haité, envoyée spéciale pour la mobilisation, Aziz Mekouar, Ambassadeur pour la négociation multilatérale et Driss El Yazami, Chef du pôle de la société civile et Said Mouline, Chef du pôle partenariat public/privé, ont présenté chacun à leur tour la mission dont ils ont la charge.

Libération

# Le projet de loi sur l'APALD critiqué par les ONG

Plusieurs associations féminines ont critiqué le projet de loi No 79-14 relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination (APALD) pour sa «délimitation de l'égalité des genres et de la non discrimination à l'égard des femmes, uniquement au sein de la vie publique ».

Lesdites associations ont exprimé leur rejet de ce projet de loi au cours d'une conférence de presse, tenue jeudi à Rabat, arguant que «le gouvernement, à travers ce projet de loi, a vidé de sa substance le droit à la parité tel que consacré par la Constitution, et reconnu par les institutions nationales, notamment le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le Conseil économique, social et environnemental (CESE), ainsi que par les associations féminines ».

Elles ont également considéré que «la non inclusion de toutes les propositions et remarques qu'elles ont présentées dans le projet de loi relatif à l'APALD, ainsi que le rejet de tous les amendements proposés par l'opposition, constituent une négligence des composantes de la société civile et des comités nationaux, qui ont été consultés et du mouvement féministe qui a milité pour améliorer la situation de la femme marocaine.

Elles ont aussi précisé que ce projet touche aux femmes autant qu'il touche à la trajectoire démocratique de manière générale, du fait que la parité est un déterminant essentiel dans toute entreprise de développement, et ce en conformité avec les engagements du Maroc dans ce domaine, qui consistent en la consécration des droits des femmes, conformément aux dispositions des articles 19, 164 et 171 de la Constitution de 2011. Outre la présentation des amendements à introduire dans le projet de loi, les associations ont évoqué nombre de remarques sur les objectifs de l'APALD comme prévu dans la Constitution, la confusion au sujet de la «discrimination entre les genres» et le manque de prérogatives attribuées à cette Autorité en termes de protection des femmes, de promotion de la parité et de lutte contre la discrimination à l'égard des femmes.

Les associations ont déploré le caractère centralisé de cette structure, tel que stipulée dans ledit projet de loi, ce qui «va à l'encontre du principe de la régionalisation avancée et délimite l'efficacité et les prérogatives de l'Autorité». Cette conférence a été organisée en collaboration avec l'Union de l'action féminine (UAF), la Fédération de la Ligue démocratique des droits des femmes (FLDDF), Jossour Forum des femmes marocaines, l'Alliance civile pour la mise en œuvre de l'article 19 et l'Association marocaine de lutte contre la violence à l'égard des femmes.

L'opinion
www.lopinion.ma

Le CESE adopte son projet de rapport sur les droits de l'enfant

# Pour une véritable politique intégrée de protection de l'enfance

1795315

Le Conseil économique social et environnemental (CESE) a adopté jeudi à l'unanimité son projet de rapport sur les droits de l'enfant, plaidant pour une véritable politique intégrée de protection de l'enfance, avec des plans d'action déclinés au niveau régional. Dans son projet d'avis sur "l'effectivité des droits de l'enfant au Maroc : responsabilité de tous", adopté lors de la 61è session ordinaire du conseil tenue à Rabat sous la présidence de Nizar Baraka, le CESE constate que malgré les progrès importants réalisés par le Maroc durant les dernières décennies en matière de droits de l'enfant, des normes et des pratiques sociales préjudiciables aux enfants persistent et trop de mineurs restent exposés à des formes de violences particulièrement extrêmes, relevant que les politiques publiques concernant l'enfance demeurent insuffisamment coordonnées, suivies et évaluées.

Dans ce contexte, le Conseil recommande en premier lieu d'adopter à l'échelle gouvernementale, une véritable politique intégrée de protection de l'enfance, en intégrant les droits de l'enfant dans les politiques publiques et dans la planification budgétaire des départements ministériels concernés, indique un communiqué du CESE parvenu à la MAP.

Le CESE appelle en outre à inscrire la politique publique intégrée de protection de l'enfance dans une loi-cadre afin de lui garantir la continuité et la cohérence nécessaires, une loi-cadre dans laquelle seraient redéfinies les responsabilités et missions des acteurs, dont celles du département de la jeunesse et des sports en matière de protection de l'enfance.

Le Conseil recommande que les plans d'action consacrés à l'enfance soient déclinés au niveau régional, en instaurant des comités régionaux et provinciaux de protection de l'enfance et en mettant en place des dispositifs territoriaux de protection de l'enfance pour la détection, le signalement et la prise en charge des enfants en danger ou en situation difficile.

Concernant cette prise en charge, le Conseil prône la révision de la loi 14-05 relative aux établissements de protection sociale en y introduisant les normes et standards d'accueil et en instaurant l'obligation de signalement d'actes de violence à l'égard des enfants.

Il s'agit également, selon le communiqué, de mettre en oeuvre une politique de justice adaptée aux mineurs qui prévoit des mesures alternatives à la privation de liberté et au placement en institution, la protection effective contre l'intimidation et des sanctions lourdes contre les auteurs de violence et d'exploitation des enfants.

Le CESE propose également une série de recommandations visant à protéger les enfants de toute exploitation, à garantir leur accès aux soins, à améliorer leur intégration dans le monde scolaire et à renforcer leur bien-être en favorisant leur participation aux activités culturelles et sportives.

Le Conseil met l'accent sur la nécessité d'un accompagnement institutionnel, à travers la mise en place du Conseil consultatif de la famille et de l'enfance qui devrait notamment contribuer à la promotion des droits socio-économiques et culturels, mais également à travers la création au sein du CNDH, d'un mécanisme de recours indépendant spécialisé dans la surveillance des droits de l'enfant et habilité à recevoir et à traiter les plaintes émanant d'enfants.

Par ailleurs, le Conseil a également présenté son projet d'avis sur les dimensions sociales de l'égalité hommes-femmes, qui constitue le troisième volet traité par le CESE sur la thématique de l'égalité après avoir examiné dans des rapports précédents le volet institutionnel et la dimension économique. Ce projet de rapport sera soumis au vote lors de la 62è session du CESE qui se tiendra le 26 mai 2016.

Projet de loi relatif à l'Autorité pour la parité

# Plusieurs associations féminines le rejettent

179831-5

Plusieurs associations féminines ont critiqué le projet de loi No 79-14 relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination (APALD) pour sa "délimitation de l'égalité des genres et de la non discrimination à l'égard des femmes, uniquement au sein de la vie publique ".

Lesdites associations ont exprimé leur rejet de ce projet de loi au cours d'une conférence de presse, tenue jeudi à Rabat, arguant que "le gouvernement, à travers ce projet de loi, a vidé de sa substance le droit à la parité tel que consacré par la Constitution, et reconnu par les institutions nationales, notamment le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le Conseil économique, social et environnemental (CESE), ainsi que par les associations féminines.

Elles ont également considéré que"la non inclusion de toutes les propositions et remarques qu'elles ont présentées dans le projet de loi relatif à l'APALD, ainsi que le rejet de tous les amendements proposés par l'opposition, constituent une négligence des composantes de la société civile et des comités nationaux, qui ont été consultés et du mouvement féministe qui a milité pour améliorer la situation de la femme marocaine.

Page 5

Projet de loi relatif à l'Autorité pour la parité

Plusieurs associations féminines le rejettent

Elles ont aussi précisé que ce projet touche aux femmes autant qu'il touche à la trajectoire démocratique de manière générale, du fait que la parité est un déterminant essentiel dans toute entreprise de développement, et ce en conformité avec les engagements du Maroc dans ce domaine, qui consistent en la consécration des droits des femmes, conformément aux dispositions des articles 19, 164 et 171 de la Constitution de 2011. Outre la présentation des amendements à introduire sur le projet de loi, les associations ont évoqué nombre de remarques sur les objectifs de l'APALD comme prévu dans la Constitution, la confusion au sujet de la "discrimination entre les genres" et le manque de prérogatives attribuées à cette Autorité en termes de protection des femmes, de promotion de la parité et de lutte contre la discrimination à l'égard des femmes.

Les associations ont déploré le caractère centralisé de cette structure, tel que stipulée dans ledit projet de loi, ce qui "va à l'encontre du principe de la régionalisation avancée et délimite l'efficacité et les prérogatives de l'Autorité". Cette conférence a été organisée en collaboration avec l'Union de l'action féminine (UAF), la Fédération de la Ligue démocratique des droits des femme s (FLDDF), Jossour Forum des femmes marocaines, l'Alliance civile pour la mise en œuvre de l'article 19 et l'Association marocaine de lutte contre la violence à l'égard des femmes.